

انموذج مقترح قائم على الاقتصاد المعرفي لتدريس مقررات التربية الفنية

أ.م. محسن سالم محمد
الجامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية
أ.د. سناء عبد الجليل الشريف
كلية التربية النوعية - جامعة الإسكندرية/ مصر
أ.م.د. حلمي محمد الفيل
كلية التربية النوعية - جامعة الإسكندرية/ مصر

مستخلص البحث: يرمي البحث الحالي إلى:

أنموذج مقترح قائم على الاقتصاد المعرفي لتدريس مقررات التربية الفنية في كلية التربية الأساسية- الجامعة المستنصرية، للعام الدراسي 2020-2021، واعتمد الباحث المنهج الوصفي لبناء خطوات الأنموذج، إذ شمل على تسعة مراحل تضم الرؤيا، والرسالة، وتحديد احتياجات المتعلمين، وتحديد البيئة التعليمية، واختيار المادة التعليمية، اختيار الاستراتيجيات وطرائق وأساليب التدريس، وتحديد الأنشطة التعليمية، وتحديد أسلوب التقويم، والتطوير. وقد عمد الباحث إلى وضع نموذجين أحدهما لتدريس المقررات بنحو نظري وآخر لتدريس الجانب المهاري وفقاً لخطوات النموذج العام.

وأظهرت نتائج البحث ما يلي:

- 1- اتفق الخبراء على الصدق الظاهري للنماذج ومدى موائمتها لطبيعة مقررات التربية الفنية الإلكترونية ومدى تحقيقها لمبدأ التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.
- 2- أشار الخبراء إلى أن النماذج متخصصة بالتربية الفنية، فضلاً عن أنها فصلت بين الجانبين النظري والعملي.
- 3- اشتمل الأنموذج العام على عناصر التصميم التعليمية المتمثلة بـ(المدخلات- العمليات - المخرجات).

الفصل الاول

اولا : مشكلة البحث

إننا نعيش في القرن الحادي والعشرين الذي يتميز بالثورة العلمية والتكنولوجية، عصر الفضاء والإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر، والإنترنت والأقمار الصناعية والعولمة، عصر اقتصاد المعرفة وثورة العلم، الذي يتزايد كل يوم، وهذا يتطلب الاهتمام من المسؤولين بضرورة توظيف نماذج واستراتيجيات التعلم والتعليم الحديثة لمواكبة هذا التقدم الهائل، إضافة إلى تنمية التفكير الإبداعي والناقد لدى أفراد هذه الأمة بشكل عام، ولطلبتنا بشكل خاص لكي يساعدتهم على مواجهة المواقف والمشكلات الحالية والمستقبلية، فلقد أصبح العقل البشري هو الاستثمار الأول ورأس المال للدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وفي هذا العصر يحتاج المعلمون إلى تعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكيفية تضمينها وتوظيفها كأداة فاعلة في التعلم عن طريق بناء أو اعتماد نماذج تدريسية تواكب التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية، وإن لا تكون معرفتهم سطحية بالتكنولوجيا التعليمية أو التربوية أي تقتصر فقط على كيفية تشغيل الآلة فحسب، بل كيف يمكن أن تخدمهم في تلبية حاجات الطلبة لتحقيق نتائج المنهاج ولهذا فقد باتت عملية إدخال التكنولوجيا في التعلم والتعليم تشكل تحدياً مستمراً للمعلمين، في الوقت الذي يتم فيه تطوير المدارس لتصبح مجهزة بصورة أفضل. يركز اقتصاد المعرفة على الاستثمار في الموارد البشرية، بوصفها رأس المال المعرفي والفكري، وذلك من خلال الاعتماد على القوى العاملة المتخصصة والمدرّبة. وعلى هذا الأساس يجب على

النظام التربوي أن يمارس دوراً فاعلاً ومتعدد الأبعاد ومتنوع المجالات من أجل إعداد الطلبة، وتهيئتهم لمجتمع اقتصاد المعرفة، وتمكينهم من الكفايات الضرورية التي تساعد على التعايش الفاعل فيه، ومواكبة التقدم العلمي والانفجار المعرفي ومستجداته وتقنياته وتحدياته. لذا يحتاج النظام التربوي التعليمي إلى تطوير كفايات كل من الطالب والمعلم بما ينسجم ومفهوم اقتصاد المعرفة، وإيجاد البيئة التعليمية المناسبة المحفزة لكل منهما، ليكونا قادرين على مواجهة التحديات التي فرضها النمو المتسارع في وسائل وأساليب اكتساب المعلومات والمهارات، والتقدم بعزم نحو توظيف التكنولوجيا في التعليم، وتهيئة جيل قادر على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثم التركيز على مفهوم "التنمية المستدامة". ولا تقتصر الرؤية للاقتصاد المعرفي على جانب واحد، بل تتجاوز ذلك إلى سائر جوانب الحياة؛ ففي الزراعة مثلاً يمكن للعلماء أن يطوروا أنواعاً جديدة من المزروعات أو المواشي لما فيه خدمة البلد. وبعد ذلك يمكن بيع التقنيات أو المنتجات المطورة إلى بلد آخر. إن مثل هذا التوجه سيمكن فئات اجتماعية عديدة من الانخراط في مثل هذا المشروع على نحو متكامل، فالعالم يعمل في المختبر، بينما يجرب المزارع الأنواع الجديدة، ويتولى المسؤولون تسويقها في الأسواق العالمية. ويلزم تحقيق هذه الرؤية إلى تغيير في دور الكلية أو الجامعة، بحيث يتم التركيز على تدريس مهارات العمل الجماعي، وصنع القرار، والبحث المستقل، ثم إعداد الطالب للقيام بدوره في اقتصاد المعرفة، فعندما تركز الكلية أو الجامعة على المرونة والابتكار واحترام الناس، فإنها تغرس القيم المهمة على المستوى الوطني والعالمي، وعندما تُعلم الطالب التواصل باللغتين العربية والإنجليزية واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ فإنه سيصبح قادراً على بناء المهارات المطلوبة للعمل في العديد من القطاعات.

ثانياً: أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث الحالي بالنقاط التالية:

1. إحداث تغييرات نوعية في المناهج والمقررات التربوية والتعليمية لتدريس التربية الفنية.
2. تطوير البنية التحتية للتربية الفنية ضمن مؤسسات النظام التربوي التعليمي الجديد.
3. تطوير الخبرات المؤسسية التي تدير النظام التربوي والتعليمي لتحقيق الأهداف المنشودة للتربية الفنية.
4. استخدام العلوم والمعارف وتطبيقها في واقع تدريس التربية الفنية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

1. بناء أنموذج مقترح قائم على الاقتصاد المعرفي لتدريس مقررات التربية الفنية وكما يلي:
أ- بناء أنموذج مقترح لمقررات التربية الفنية نظرياً (طرائق التدريس أنموذجاً).
ب- بناء أنموذج مقترح لمقررات التربية الفنية عملياً (الخط العربي أنموذجاً).

رابعاً: حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على الكشف عن جوانب الاقتصاد المعرفي لتدريس مقررات التربية الفنية.

الحدود المكانية: طلبة قسم التربية الفنية - كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية.

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2020-2021.

سابعاً: تحديد المصطلحات:

1. الانموذج: عرفه كلاً من

بروس جويس و إم ويل (Bruce Joyce & M. Weil) : بأنه الخطة أو النمط الذي يمكن استخدامه في تشكيل المناهج ، وتصميم المواد التعليمية ، وتوجيه التدريس في غرفة الصف وأماكن أخرى. ويعرفه أوليفا (Oliva, 1989) : بأنه مجموعة من السلوكيات المعممة التي تؤكد على استخدام إستراتيجية معينة أو مجموعة من الاستراتيجيات في التدريس. ويعرفه الباحث: مجموعة من الخطوات التي يخطتها الباحثة لتنفيذ وتحقيق خطوات الانموذج في تدريس مقررات التربية الفنية

2. اقتصاد المعرفة:

يعرفه الهاشمي بأنه: نظام قائم على الوسائل التقنية والبحث العلمي للإفادة من قدرات الأفراد بأعمارهم المختلفة بوصفها الثورة الاقتصادية الفاعلة للتمكن المعرفي الوظيفي تطويراً للحياة الوطنية والإنسانية باكتساب المعرفة واستخدامها وإنتاجها. (الهاشمي، 2007، ص176) ويعرفه الباحث: هو توظيف العقل البشري، والبحث العلمي لأحداث تغيير استراتيجي في المعرفة قائم على الابتكار وتحديث البرامج التعليمية لتحقيق اقتصاد مبنى على المعرفة وصولاً للتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي المتكامل.

الفصل الثاني

أولاً: نشأة ومفهوم التصميم التعليمي:

مر تصميم التعليم بمراحل متنوعة ومتغيرة بتغير العصور والنظريات التي تناولته، إذ ترجع نشأته إلى الكتابات المبكرة عن منظومات خاصة لنظام التعليم، إذ تمت المطالبة بعملية تحليل العملية التعليمية وتطويرها حسب المنهج العلمي والنظر لها كنظام، فقد نشره جون ديوي (June Dewy) كتابه (المدرسة والمجتمع) في سنة (1899)، ثم أكد توماس أديسون بإمكانية تدريس أي فرع من فروع المعرفة بواسطة الصور المتحركة في سنة (1913)، وقد شهدت الفترة (1918-1928) نمواً واضحاً في مركز التعليم البصري، وتم تقديم مناهج ومقررات رسمية في مجالات التربية البصرية. (عبد الهادي، 2009، ص112) وفي أربعينات القرن العشرين تحولت حركة التعليم البصري إلى التعليم السمعي البصري، وفي الخمسينات تم دمج نظرية الاتصال ونظرية النظم في حقل التعليم السمعي والبصري، فحل مصطلح الاتصال السمعي والبصري (Audiovisual Communication) محل مصطلح التعليم السمعي والبصري (Instruction Audiovisual) ودخل التلفاز القاعات الدراسية، وفي الستينات من القرن العشرين قدم (جلالز) مصطلح تطوير نظم التعليم (Instruction System Development) وظهر أسلوب منحنى النظم (System Approach Curve) وفي عقدي السبعينات والثمانينات ظهر عدد من نماذج التصميم التعليمي كنموذج جانبه (Ganeh) وغيره، ودخل الحاسب الآلي كمساعد في عملية التعليم والتعلم وفي التسعينات بدأ دخول الإنترنت في التعليم وفي سنة (1999) ظهر الجيل الثاني من نماذج التصميم التعليمي، ويلاحظ أن عملية التصميم التعليمي مرت بمراحل عدة من التتابع التاريخي وهي:

أ. مرحلة التعليم البصري.

ب. مرحلة التعليم السمعي البصري.

ج. مرحلة أسلوب النظم وتطوير التعليم.

د. مرحلة المفهوم الشامل لتقنيات التعليم.

أما مفهوم التصميم التعليمي فيعني هندسة الشيء بطريقة ما وعلى أسس ومعايير معينة، وبعد حقل من المعرفة يهتم بطرق تخطيط التعليم وتنظيمه عن طريق وصف أفضل المخططات، والنماذج التنظيمية وتصويرها في أشكال خرائط بشكل يحقق النتائج التعليمية المنشودة في اقصر وقت ممكن وبأقل جهد وتكلفة.

وقد اكد سميث (Smith) على أنه العملية المنظمة (Process Systematic) لترجمة مبادئ التعلم والتعليم إلى خطط للمواد التعليمية والنشاطات ومصادر المعلومات والتقييم.

(Smith, 1999, p2-5)

وتأسيسا على ما تقدم يرى الباحث أن التصميم التعليمي هو عملية بناء مقررات ومناهج تعليمية تتضمن إجراءات لتنظيم التعليم وتطويره وتنفيذه وتقويمه من خلال استعمال التقنية الحديثة في عملية التعليم والتعلم.

ثانياً: أهمية التصميم التعليمي:

تتمثل أهمية التصميم في العملية التعليمية بالآتي:

1. تحسين الممارسات التربوية والتعليمية باستعمال النظرية التواصلية أثناء القيام بعملية التعليم بالعمل.
2. توفير الجهد والوقت.
3. إيجاد علاقة بين المبادئ النظرية والتطبيقية في المقررات الإلكترونية للتعامل مع الموقف التعليمي.
4. استعمال أجهزة الحاسوب والأجهزة الذكية لغرض تحقيق تعلم أفضل.
5. تحقيق التفاعل الذاتي للمتعلم مع المقررات الدراسية.
6. اعتماد المتعلم على جهده الذاتي أثناء عملية التعلم.
7. تفرغ المعلم القيام بواجبات تربوية أخرى إضافة إلى التعليم.
8. التقويم السليم لتعلم المتعلمين وعمل المعلم.
9. يسهم التصميم التعليمي الإلكتروني في نمو التغيير الإيجابي لدى المتعلمين من حيث طريقة التفكير لديهم ومعرفة المهارات المختلفة من خلال تفاعل جهود المتعلمين أنفسهم وجهود معلمهم داخل القاعات الافتراضية الإلكترونية.
10. يسهم التصميم التعليمي الإلكتروني في تحقيق التعلم والتعليم الإيجابي من خلال الاستعمال الفاعل للوسائط الإلكترونية المتعددة بفعالية وبطريقة جيدة تراعي المتغيرات والعوامل التربوية والفنية.
11. يزيد من دافعية المتعلم للمشاركة في الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها المدرس من دون إحراج أو تردد كون القاعة الدراسية هي افتراضية.
12. تطوير قدرة المتعلمين على توظيف الأجهزة الإلكترونية في الدراسة مثل استعمال الحاسوب وكيفية الدخول والاستعارة من المكتبات الافتراضية.
13. إعداد برامج إلكترونية خاصة بتقويم المتعلمين.
14. تحديد مواطن القوة والضعف في المناهج والمقررات الإلكترونية وتحديد العناصر الأهم فالأهم.
15. وضع حلول للمشاكل التي يمكن أن تواجه المعلم والمتعلم أثناء الموقف في القاعة الدراسية وبعده.
16. الإعداد للمحاضرة الإلكترونية بنحو جيد.

(أبو عظمة، 2009، ص22-23).

ثالثاً: نماذج التصميم التعليمي:

هناك نماذج عدة للتصميم التعليمي عربية وأجنبية اشتقت من أسلوب النظم في التصميم التعليمي، بعضها معقد والبعض الآخر بسيط، وتجمع بينها عناصر مشتركة تقتضيها طبيعة العملية التعليمية والتي من شأنها تحديد إجراءات وآليات التصميم بالاعتماد على نظريات التعلم التي تشكل إطار عمل في تصميم المناهج والمقررات التعليمية وتساعد في تشكيل وتحديد نتائجها، ومن النماذج الأجنبية، أنموذج ريان (Ryan)، أنموذج الغريب زاهر، أنموذج عبد الله موسى وأحمد المبارك، أنموذج سوزان عطية، أنموذج عبد اللطيف الجزار، أنموذج محمد عطية الخميس، وغيرها عمدت إلى وضع تصاميم تعليمية للمقررات الدراسية، الباحث إلى عرض بعض هذه النماذج وعلى النحو الآتي:

1. أنموذج (Ryan، 2000) ريان.
2. أنموذج سوزان عطية (2005).
3. أنموذج عبد اللطيف الجزار (2013).

(الوكيل، 2018، ص83-91)

أولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة:

هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها، واستعمالها، وتوظيفها، وابتكارها، وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الاستفادة من خدمة ومعلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجيا متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لأحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وعالم المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي.

(الفرماوي، 1994، ص59)
والمقصود بهذا المفهوم، وثمة آراء متعددة عالجت مفهوم اقتصاد المعرفة منها:
أ. اقتصاد المعرفة يعني استخدام المعرفة وتطويرها، بحيث تؤدي الدور الأساسي في جلب الثروة.
ب. نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي كالاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.
ج. اقتصاد المعرفة: هو المصطلح الذي يصف الإبداع كأساس في الاقتصاد العالمي الحالي، إذا أصبح الفكر بدلاً من المواد الخام، والطاقة، والجهد البشري في الإنتاج والخدمات.
(العمرى، 2004، ص91)

مما تقدم يستدل الباحث أن اقتصاد المعرفة يساهم في عملية التطوير لأنه يستفيد من التطورات الجديدة في إنتاج المعرفة، واستعمالها لخلق منافع اقتصادية، حيث يتميز هذا الاقتصاد باعتماده بصورة أساسية على المعلومات والمعرفة، ويساهم في عملية التنمية وتطوير العقل البشري والفكر والمعرفة وتوظيفها لخدمة اقتصاد المعرفة والإنتاج، لأن العقل يؤدي إلى إنتاج المعرفة والإبداع.

ثانياً: أهمية اقتصاد المعرفة:

تشهد السنوات الأخيرة تطورات، واضطرابات معتبرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وأبرز صورة لهذه التغيرات هو المرور في الاقتصاد الصناعي القائم على إدارة، واستغلال الموارد المتطورة من خلال إنتاج السلع والخدمات لتحقيق التميز إلى اقتصاد مبني على المعرفة، وإدارتها كمصدر أساسي للنجاح، والمحافظة على البقاء، ويترجم هذا التغير تحت تأثير معطيات جديدة. فالعولمة التي أسست لمحيط يتميز بمنافسة شرسة لتكنولوجيا المعلومات والقدرة على استغلالها بأسرع، وأحسن الطرق، والأمر الذي أكسبها الأولوية في اقتصاد مبني على الخدمات.

(الهاشمي، 2007، ص54) إن الصراع العالمي لعالم ما بعد منظمة التجارة العالمية، عالم الألفية الثالثة لن يكون صراعاً على رأس المال، أو المواد الخام الرخيصة، أو الأسواق المفتوحة، بل إنه سيستمر لفترة طويلة صراعاً على المعرفة لأن المعرفة هي التي ستصنع القوة، وتوفر المال، وتخلق المواد الخام، وتفتح الأسواق، بل أن المعرفة ستشكل اقتصاداً جديداً في مجالاته وفي آلياته، ومادام الاتجاه العالمي نحو اقتصاد المعرفة على قدم وساق، فلا بد أن يخطي الميدان التربوي بنصيبه من الاهتمام، فالعالم يشهد اقتصاداً متنامياً في قيمة الأصول غير المادية بدليل أن هناك الكثير من الشركات في الوقت الحاضر لا تملك أصولاً مادية من بناء وتجهيزات لكن قيمتها في السوق تعادل آلاف المليارات لأنها بكل اختصار تملك المعرفة. وتعتمد قدرة أي بلد في الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، والتعليم هنا لا يعني فقط استعمال التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى المعرفة الشاملة، وإنما أيضاً استعمالها للاتصال مع الآخرين من أجل الإبداع، كل هذه العوامل مهدت لظهور مجتمع جديد قائم على التفكير والابتكار، والقدرة على إنشاء علاقات اجتماعية لها دور في ترقيته، ومنحه خصائص مميزة عن الآخر، وانعكاس صورة هذا المجتمع على الاقتصاد الذي يفرض عليه التماشي مع الخصوصيات الجديدة له، فاققتصاد مبني على إدارة المعرفة، يعتمد بالدرجة الأولى على الذكاء البشري، وأبعاد الأفراد الموجودين داخل المنظمة التي تتجسد من خلال اختلاف ثقافتهم وسلوكياتهم، والقدرة على التفاعل والتكيف مع بعضهم للوصول باعتبارهم المؤسسين لعامل التميز في المنظمة، مما يبرز المعالم الجديدة للتنافس الحقيقي والتحدي الحالي للمنظمات المتعلقة بقدرتها على التنسيق ما بين معارف أفرادها، وشبكات تعاملاتهم. وفي ظل هذه المفاهيم الجديدة التي أفرزها مجتمع المعلومات تزايدت أهمية اقتصاد المعرفة، ومن ثم زادت الحاجة إلى توظيف المخزون المعرفي في التنمية، لذا برزت الحاجة إلى وجود مؤسسات اقتصادية معلوماتية فاعلة تستطيع التكيف مع المتغيرات، واتخاذ القرارات السريعة بحيث تكون ماهرة في استعمال وسائل تقنيات المعلومات، وشبكة الإنترنت العالمية لنقل الغايات والخطط القومية إلى واقع عملي ملموس يمكن رصد متغيراته الاقتصادية، وقياسها عن طريق عمليات القياس، والتصويب، والتقييم الكمي، وتحديد عائداته المباشر وغير المباشر على مجمل النشاط الاقتصادي.

(الخطيب، 2001، ص47)

ثالثاً: متطلبات اقتصاد المعرفة:

تحول الاقتصاد العالمي بشكل كبير إلى نظام جديد يعتمد على المعرفة البشرية تزداد فيه قيمة الأشياء بالمعرفة لا بالجهد، وأصبح الاستثمار في المعلومات أحد عوامل الإنتاج فهو يزداد الإنتاجية، وفرص العمل. وتتطلب القدرة على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها، ولمشاكل المعلومات التي تضعف الأسواق وتعرقل الإجراءات الحكومية، وقد أكد تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم عام (1998)، على أن المعرفة ليست على نطاق الصفوة وإنما على مستوى الشعب كله فهي العامل الحاسم للتنمية، حيث أشار التقرير إلى العوامل التالية كمتطلبات أساسية للمجتمعات التي تريد التحول إلى اقتصاد المعرفة:

- أ. تجهيز بنية تحتية.
- ب. تطوير القوانين والأنظمة.
- ج. تحديث البرامج التعليمية.
- د. تفعيل المرافق والإدارات.
- هـ. دعم الابتكار.

و. تنسيق الجهود.
ز. اكتساب المعرفة العالمية، وإيجاد المعرفة المحلية.
ويتطلب مجتمع اقتصاد المعرفة مستويات عالية من المعرفة والمهارات، والكفاءة والتكنولوجيا، والإبداع والمغامرة، ولا بد من إعداد هؤلاء الطلبة لامتلاك هذه المهارات من خلال تغير دور التعليم، والتدريب لضمان امتلاك الطلبة كافة المهارات المتعلقة بمعرفة القراءة، والكتابة، وإكساب مهارات التعامل مع التكنولوجيا في حياتهم وعملهم وتحسين فهمهم للأثار الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للاقتصاد المعرفي في التعليم والتدريب والبحث، والتطوير، إذ أن التعليم يؤدي دوراً حيوياً ومهماً في تجهيز وإعداد المجتمع للتكيف مع المتغيرات الجديدة، والنمو المستمر. (ويج، 2003، ص165)

رابعاً: النظام التربوي في ظل اقتصاد المعرفة:

يتطلب اقتصاد المعرفة موارد بشرية مؤهلة تتصف بمزايا رئيسية أبرزها مستوى عال في التعليم والتدريب، وإعادة تدريب وفق المستجدات، ودرجة عالية من التمكين، والحرص على النمو المهني، والتعلم الذاتي المستمر، والقدرة على التواصل والإبداع، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات زيادة على المرونة والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى، والتعامل مع الحاسوب وتوظيف التنمية بنجاح. ويتوقع في النظام التربوي أن يمارس دوراً فاعلاً متعدد الأبعاد متنوع المجالات في إعداد الطلبة وتجهيزهم لمجتمع اقتصاد المعرفة، وتمكينهم من الكفايات الضرورية لتحقيق التعايش والتفاعل فيه، ومواكبة مستجداته، وتقنياته، وتحدياته، ومن أبرز ملامح هذا الدور وأبعاده التي يتوخى أن تعكس إيجاباً على الفرد والمجتمع هي:

- أ. تنمية القدرة على التعلم، واكتساب المعرفة وتوظيفها وإنتاجها وتبادلها.
- ب. تنمية القدرة على البحث، والاكتشاف، والابتكار.
- ج. اكتشاف قدرات الفرد ورعايتها وتنظيمها.
- د. تمكين الفرد من تحمل مسؤولياته.
- هـ. تنمية القدر العقلية، والإبداعية دعماً للتفوق، والتميز، والإنجاز.
- و. تمكين الفرد من توظيف تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات.
- ز. تعزيز القدرة على المشاركة، والعمل ضمن فريق، والتعايش معاً.
- ح. تنمية القدرة على الفهم المتعمق، والتفكير الناقد، والتحليل، والاستنباط، والربط.
- ط. تعزيز القدرة على الحوار الإيجابي، والنقاش الهادف وتقبل آراء الآخرين.
- ي. كسر حواجز الزمان والمكان لتحقيق الذات في الإطار المجتمعي.

الفصل الثالث

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج البحث والإجراءات التي يتطلبها البحث ، ومن أجل الوصول إلى تحقيق هدف البحث فلا بُد من اعتماد منهج ملائم، ويتناسب مع طبيعة البحث وعلى النحو الآتي:

أولاً- منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي كونه المنهج المناسب وعنوان البحث وإجراءاته.

ثانياً- مجتمع البحث:

يتحدد مجتمع البحث الحالي بطلبة قسم التربية الفنية- الدراسة الصباحية والبالغ عددهم (525) موزعين على أربعة مراحل بواقع (130) طالباً وطالبة في المرحلة الأولى، (142) طالباً وطالبة في المرحلة الثانية و(145) (طالباً وطالبة في المرحلة الثالثة و(108) (طالباً وطالبة في المرحلة الرابعة.

ثالثاً- عينة البحث:

وبطريقة السحب العشوائية البسيطة تم تحديد عينة البحث وتمثلت بمقرر طرائق تدريس التربية الفنية للمرحلة الرابعة والتي بلغ عددها (108) طالباً وطالبة كعينة ممثلة عن المقررات النظرية، كذلك وب نفس الطريقة تم تحديد مقرر الخط العربي للمرحلة الثانية والتي بلغ عددها، (142) طالباً وطالبة كعينة ممثلة عن المقررات العملية.

إجراءات البحث:

1- إجراءات بناء الأنموذج العام:

ويقصد بالأنموذج مجمل الخبرات وألوان النشاط التي تخطط وتنفذ سياق معين وخلال فترة زمنية محددة لتحقيق الأهداف المنشودة.

فقد تنوعت النماذج التعليمية في مجال التعليم والتدريس، نتيجة اختلاف وجهات النظر حول كيفية تصميم هذه الأنموذج، واختلاف الأسس النظرية التي اعتمدت، ونوعية النتائج التعليمية المنشودة، وقد اطلع الباحث على عددٍ من الأدبيات التربوية والدراسات السابقة التي تناولت بناء النماذج التعليمية من ناحية، والتحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة من ناحية أخرى، وفي ضوء مراجعته لهذه الأدبيات والدراسات السابقة توصل إلى صورة واضحة عن الأنموذج التعليمي، وقد تضمنت هذه الصورة تحديد خطوات بناء الأنموذج، ومرت عملية بناء الأنموذج على وفق اقتصاد المعرفة بالخطوات الآتية:

مراحل بناء الأنموذج التعليمي:

بعد اطلاع الباحث على الأدبيات التي تناولت بناء النماذج التعليمية بأنواعها المختلفة، وجد أن هناك نماذج مختلفة لتصميم النماذج التعليمية بعضها معقد والآخر سهل، وقد اختار الأنموذج العام لتصميم النماذج التعليمية، إذ إن المراحل الآتية تدور حولها جميع نماذج تصميم الأنموذج، التي تتمثل في: (المدخلات، والعمليات والمخرجات) ويستمد هذا الأنموذج اسمه منها.

لذلك اعتمد الباحث هذه الخطوات في بناء الأنموذج التعليمي، وقد صممه نحو اقتصاد المعرفة ومجالاته، وفيما يأتي وصف تفصيلي للإجراءات التي اتبعها الباحث في كل مرحلة من مراحل هذا الأنموذج:

أولاً- الرؤيا: يهدف الأنموذج إلى إعداد وتنظيم مقررات إلكترونية تتفاعل بإيجابية مع متطلبات العصر الحديث القائم على التكنولوجيا، عبر بيئة تعليمية وتربوية تخدم العملية التعليمية والعمل على تعزيز مبدأ التنمية التعليمية المستدامة.

ثانياً. الرسالة: المساهمة في تطوير العملية التعليمية، ومواجهة التحديات ولتحقيق أكبر قدر من التقدم العلمي والتنوع في الأبحاث العلمية، لمواكبة سوق العمل.

ثالثاً. تحديد احتياجات المتعلمين: تعتبر عملية تحديد حاجات الطلاب التعليمية من الخطوات الأولية في عملية تصميم التعليم، وتعتمد على طبيعة عمل المعلم، وقد يتوجب عليه تقدير احتياجات الطلاب التعليمية وقد لا يتطلب الموقف التعليمي الذي سيواجهه أي تقدير لاحتياجات المتعلمين. لكن إن كانت مسؤوليته هي بناء مقرر متكامل من الأساس، فإن تحديد الاحتياجات التعليمية للطلاب المستفيدين هي خطوة ضرورية، إن الدافع لعملية تحديد الاحتياجات التعليمية للطلاب ليس بالأمر الغامض، فحتى نشرع في تصميم التعليم، فإنه يتحتم علينا معرفة فيما إذا كان هناك حاجة للتدريس الذي سنقوم بتصميمه، بالإضافة إلى ذلك فبناءً على الأهداف التعليمية العامة، والمحتوى العلمي للمادة الدراسية، وربما يتوجب علينا التعرف على الفجوة بين ما يتوفر لدى الطلاب من معارف، وبين ما يفترض أن يتوفر لديهم، بعبارة أخرى، ماذا يعرف الطلاب الآن؟ وماذا يجب على الطلاب أن يتعلموا؟ إن الحاجات التعليمية الجديدة أو التحسينات التعليمية يمكن أن تنبع نتيجة للتغيير في سياسات التعليم العامة، أو حاجات سوق العمل المتجددة، أو التطورات الحديثة في مجال العلم، وحتى نبدأ في تحديد احتياجات الطلاب، نجمع البيانات التالية:

1. من هم الطلاب المستهدفون بالدرس؟
2. كم عدد الطلاب الذين سيقدم لهم الدرس؟
3. ما هي الفائدة التي ترجوها من تدريس المقررات الجديدة للطلاب؟
4. ما هي المهارات الدخيلة التي يجب على الطلاب اكتسابها أو يفترض أنهم قد اكتسبوها قبل تعلم المهارات الجديدة؟
5. أين سيتواجد الطلاب الذين سيتعلمون المقررات الجديدة، هل سيتعلمون في غرفة الصف، أم في المنازل؟
6. ما هي الحاجة أو المهارات التي يرغب الطلبة في تضمينها في المقررات حتى يتعلموها؟ هل هي مفروضة من قبل لجان القطاعية في كليات التربية الأساسية؟ أم أنها بسبب التطورات الحديثة في مجال العلم؟

رابعاً. تحديد البيئة التعليمية: إن البيئة هي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في نتائج التعليم، وإن التفاعل بين حاجات الطلبة لذا بات من الضروري تحديد مكونات هذه البيئة، من أجل توفير بيئة ممكنة تتناسب مع المقررات وطبيعة الأنموذج التعليمي التي تدعم خطوات تنفيذ التعليم الإلكتروني وفقاً لما نرجوه من أهداف وتطلعات، أجرى الباحث تحليل ميداني لاستكشاف البيئة الافتراضية التي يتم فيها استخدام الأنموذج ويمارس فيها الطلبة نشاطاتهم وتعلمهم، وذلك لإنتاج أنموذج ينسجم مع الطلبة من الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية، ولتحديد الأجهزة والمعدات الموجودة في القاعات، إذ تحتوي على جهاز عرض البيانات من الكمبيوتر Date Show، سبورة ذكية ومن مكونات البيئة التعليمية والتي من الضروري الإلمام بها وتحديدتها لتحقيق بيئة تعليمية أفضل هي:

أ- تحديد خصائص المتعلمين: يمثل المتعلم الطرف الثاني بعد المعلم في تشكيل ثلاثي العملية التعليمية، فهو المستهدف بالدرجة الأولى في هذه العملية المتشابهة، فإعداد المعلم إعداداً جيداً في كفاياته العلمية والتربوية، وبناء المناهج وإعداد المقررات وحسن صياغتها وترتيبها وما إليها من عمليات سابقة ولاحقة كلها من أجل هذا المتعلم الذي نريد بناءه بناءً جيداً، إذ لا تقتصر العملية التعليمية التعليمية على الإلمام بطرائق التدريس الفعالة، وإرساء علاقات بيداغوجية ديمقراطية مع

المتعلم؛ بل لا بد أن يلم المدرس بخصائص التعلم، وأن يعرف كيف يفكر المتعلم، وما هي العناصر والعوامل التي تؤثر أيجاباً على استراتيجيات تعلمه، كي يتبناها، ويعرف العناصر التي تؤثر سلباً على مردودية المتعلم، كي يتجنبها ويتفادها في تعامله معه، ويتميز كل متعلم بخصائصه، ولعل أبرزها كيفية تحليل السؤال والإجابة عليه؛ الأمر الذي يستدعي عمليات ذهنية مختلفة تناسب قدرات ومعارف وشخصية كل فرد.

ب- **تحديد الأهداف التربوية:** هي النتائج التعليمية التي يحاول ويعمل النظام التعليمي جاهداً بجميع مؤسساته وإمكاناته أن ينجزها، وتعتبر الأهداف التربوية المحرر أو الهدف الأساسي للعملية التعليمية، وركناً مهماً من أركان المقرر الدراسي، ويعرف الهدف على أنه التغير المرجو أداؤه في سلوك وتصرف المتعلم كحصوله لعملية التعلم، والأهداف هي تصور فكري مجهز مسبقاً عن الحالات أو النتائج النسبية لتقدم ما تم اختياره وتحديده من الواقع الموضوعي وإنجازه بواسطة النشاط الفاعل للإنسان.

خامساً- اختيار المادة التعليمية: المواد التعليمية هي المحتوى التعليمي الذي نرغب في تعليمه للمتعلمين بغرض تحقيق أهداف تعليمية معرفية أو مهارية أو وجدانية واختيار المادة التعليمية من بين المواد الأخرى، من الممكن للمعلم أن يسترشد بأراء الخبراء، أو إجراء دراسة ميدانية حول خصائص الدارسين وتعريف ما يناسبهم من المحتوى، أو تحليل المواقف التي يحتاج الطالب فيها المحتوى.

سادساً- اختيار الاستراتيجيات وطرائق وأساليب التدريس: تعد استراتيجيات وطرائق التدريس هي بمنزلة الجسر الرابط بين المدرس والطالب إذ عن طريقه تنتقل المعلومات من المدرس إلى الطالب وأن أي قصور فيها يؤدي إلى خلل في إيصال المعلومات المراد إيصالها إلى الطالب وأن طريقة التدريس الناجحة لها أثر آخر يتمثل في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو المادة التي تُدرس، ولا توجد طريقة تدريس يمكن أن تُعد صالحة لتدريس كل المقررات الدراسية إذ أن لكل مقرر خصائص تجعل تدريسه يتطلب اعتماد طرائق تدريس معينة، وأن المدرس الناجح يعني طريقة تدريس ناجحة وبمحو عام، هناك أهمية كبيرة في اختيار طريقة التدريس المناسبة، ومن الأسس والمعايير التي يجب مراعاتها عند اختيار طريقة التدريس هو الهدف التعليمي المراد تحقيقه، سواء كان هدفاً خاصاً على مستوى الحصة الواحدة، أو هدفاً عاماً تراكمياً على امتداد الفصل الدراسي، وطبيعة المتعلم وما يمتلك من خبرات، ومدى تقبله للتعليم، وطبيعة المادة الدراسية، ومدى مناسبة عناصرها ومكوناتها لطريقة التدريس، سواء كانت هذه الطريقة تفصيلاً وتوضيحاً، أو إثراء، أو كليهما معاً، وكذلك الخبرة التي يمتلكها المدرس، والتي تمثل وتعبّر عن طبيعة نظريته للتدريس؛ كونه رسالة قبل أن يكون عملاً وظيفياً، وطبيعة المدرسة، ومدى مناسبتها لبعض طرائق التدريس، كالأبحاث الميدانية، والتجارب، والتطبيقات العملية.

سابعاً- تحديد الأنشطة التعليمية: وتتضمن تصميم المواد التعليمية الإلكترونية التي سيتم عرضها داخل الفصل أو سيتم إرسالها للطالب أثناء تنفيذ الفصل، كذلك تحديد الأدوات التي سيتم استخدامها داخل الفصل الافتراضي، ومدى تداخل هذه الأدوات وتفاعلها مع بعضها، كذلك يتم تحديد الأنشطة المطلوب من الطلبة القيام بها، مع تصميم التعليمات المرتبطة بهذه الأنشطة والأدوات، والتي تساعد على استخدامها بنحو صحيح.

ثامناً- تحديد أسلوب التقويم: إذا كان الهدف من عملية التقويم المستعملة قياس وتقويم مدى تقدم أو تحسن تعلم الطلبة عبر الزمن الذي يمضيه في دراسة المقرر المعد من القسم أو الأنموذج العلمي، وهو ما يعرف بالتقويم التكويني (أو البنائي)، ويتم الاستفادة من نتائج هذا التقويم في تحسين عملية التعلم بنحو يقود إلى تحقيق مخرجات الأنموذج المتوخاة، أما إذا ما كان الهدف من التقويم هو التأكد من مدى تحقق المخرجات التعليمية في نهاية الأنموذج العلمي، فإن هذا النوع من التقويم يعرف بالتقويم الختامي، وتفيد نتائج هذا النوع من التقويم القسم العلمي وأعضاء هيئة التدريس في تكوين تصور شامل عن فعالية الأنموذج بنحو عام ومدى مساهمة البرامج الفرعية أو الثانوية المصاحبة سواء أكانت منهجية أو غير منهجية في تحقيق الأهداف والمخرجات المنشودة، كذلك يحدد نوع التغذية الراجعة اللازمة لأساليب التدريس والتقويم المستعملة، والعمل على تطويرها وتحسينها من خلال ما شخصه هذا النوع من التقويم من نقاط ضعف يجب مراجعتها مما ينعكس إيجابياً على التحصيل المعرفي والعمل للطلبة.

تاسعاً- التطوير: ويتم في هذه المرحلة تطوير ترجمة مخرجات عملية التصميم من مخططات وسيناريوهات إلى مواد تعليمية حقيقية، إذ يم في هذه المرحلة تأليف وإنتاج مكونات الموقف أو المنتج التعليمي، وخلال هذه المرحلة يتم تطوير التعليم وكل الوسائل التعليمية التي سنستعمل فيه، وأية مواد أخرى داعمة، والملحق (1) يبين خطوات الأنموذج بصورته النهائية

2- بناء أنموذج لتدريس المقررات النظرية:

أعد الباحث أنموذجاً دراسياً لتدريس مقرر طرائق التدريس نظرياً على وفق الأنموذج التعليمي، والملحق رقم (2) يوضح خطوات الأنموذج الذي اعده الباحث.

3- بناء أنموذج لتدريس المقررات العملية:

كما أعد الباحث أنموذجاً آخر لتدريس مقرر الخط العربي عملياً على وفق الأنموذج التعليمي، والملحق رقم (3) يوضح خطوات إعداد الأنموذج.

وتم عرض الأنموذجين على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في التربية الفنية وطرائق تدريسها، لبيان مدى صلاحيتها للتدريس، وفي ضوء آرائهم وتوجيهاتهم أجرى الباحث بعض التعديلات اللازمة وأصبحت النماذج جاهزة للتنفيذ.

الفصل الرابع

أولاً- النتائج:

1- اتفق الخبراء على الصدق الظاهري للنماذج ومدى موائمتها لطبيعة مقررات التربية الفنية ومدى تحقيقها لمبدأ التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.

2- أشار الخبراء إلى أن النماذج متخصصة بالتربية الفنية، فضلاً عن أنها فصلت بين الجانبين النظري والعمل.

3- اشتمل الأنموذج العام على عناصر التصميم التعليمية المتمثلة بـ(المدخلات- العمليات- المخرجات).

4- اشتمل الأنموذجين النظري والعمل على مهارات التدريس الأساسية (تخطيط، تنفيذ، تقويم) وكذلك العناصر الفرعية المنبثقة من كل عنصر أساسي فضلاً بما يحققها إلكترونياً. واتفقت مع عناصر النماذج الإلكترونية التي اطلع عليها الباحث.

5- أشارت النماذج إلى ارتباطها العالي بالتحول التربوي المتمثل بالجانب الإلكتروني وبكل عناصر التصميم التعليمي ومراعاة الجانبين النظري والعملي مراعيًا بذلك خصوصية التربية الفنية ومجالاتها التعليمية بالاعتماد على التحول التربوي العالمي، إذ تمثل بتحديد (الرؤيا – الرسالة) للأنموذج.

ثانيًا- التوصيات:

1. العمل على إيجاد مكتبة افتراضية تضم مؤلفات ومراجع معرفية إثرائية خاصة بمقررات التربية الفنية.
 2. العناية بالجانب التطبيقي للمقررات وذلك من طريق تعزيزها بأنشطة تعمل على جعل موقف المتعلم إيجابيًا وليس متلقي سلبي، بالنحو الذي يقود إلى التكامل بين الجانب النظري للمقرر وتطبيقاته العملية.
 3. الوقوف على الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال إعداد المقررات الدراسية وبرامج إعداد أعضاء هيئة التدريس والإفادة منها، لاسيما تلك المرتبطة باقتصاديات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.
 4. تحقيق التوازن في المقررات الدراسية التي يدرسها الطالب المدرس داخل كليات التربية العلمية والثقافية والمهنية، وبما يتوافق ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- ثالثًا- المقترحات:**

1. توظيف الأنموذج في تدريس مقررات التربية الفنية أو في مواد أخرى.
2. اعتماد الأنموذج في إعداد مقررات إلكترونية أخرى.
3. بناء نماذج أخرى لمقررات دراسية على وفق التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.

المصادر

- 1- أبو عظمة، نجيب (2009): التصميم وتقنيات التعليم، جامعة طيبة، السعودية.
- 2- الخطيب، محمد بن شحاته (2001): اتجاهات التربية والتعليم في دول الخليج العربي: رؤية للحاضر والمستقبل، الرياض مدارس الملك فهد.
- 3- دروزة، أفنان نظيرة (1992): تقانة التعليم ماهيتها مجالاتها ودورها في تطبيق العملية التعليمية، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب، العدد الثالث، دمشق، سوريا.
- 4- عبد الهادي، محمد (2009): علم التصميم التعليمي، مجلة التعليم الإلكتروني، العدد الثاني، جامعة المنصورة، مصر.
- 5- العمري، سعيد بن معلا (2004): المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 6- قطامي، وآخرون (2002): تصميم التدريس، عمان، دار الفكر.
- 7- الوكيل، محمود أحمد (2018): فعالية برنامج قائم على دمج مهارات الاقتصاد المعرفي في تدريس التربية الموسيقية لدى معلمي التربية الموسيقية، مجلة كلية التربية النوعية، جامعة طنطا، العدد 12.
- 8- ويج، محمد عبد الرزاق إبراهيم (2003): منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة، عمان، دار الفكر.
- 9- الرتيمي، محمد أبو القاسم (2009): الذكاء الاصطناعي في التعليم، نظام التعلم الذكية، الجمعية الليبية للذكاء الاصطناعي، ليبيا.

Sources

1. Abu Azma, Najib (2009): Design and Educational Technologies, Taibah University, Saudi Arabia.
2. Al-Khatib, Muhammad bin Shehata (2001): Trends in Education in the Arab Gulf Countries: A Vision for the Present and the Future, Riyadh, King Fahd Schools.
3. Darwaza, Afnan Nazira (1992): Educational technology, its nature, its fields, and its role in implementing the educational learning process, Arabization Magazine, Arab Center for Arabization, third issue, Damascus, Syria.
4. Abdel Hadi, Mohamed (2009): The Science of Instructional Design, E-Learning Journal, Second Issue, Mansoura University, Egypt.
5. Al-Omari, Saeed bin Mualla (2004): Administrative and security requirements for implementing electronic management, Master's thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.
6. Qatami, et al. (2002): Teaching Design, Amman, Dar Al-Fikr.
7. Al-Wakeel, Mahmoud Ahmed (2018): The effectiveness of a program based on integrating knowledge economy skills into the teaching of music education among music education teachers, Journal of the Faculty of Specific Education, Tanta University, Issue 12.
8. Weig, Muhammad Abd al-Razzaq Ibrahim (2003): The teacher training system in light of comprehensive quality standards, Amman, Dar Al-Fikr.
9. Al-Ratimi, Muhammad Abu Al-Qasim (2009): Artificial Intelligence in Education, Smart Learning System, Libyan Society for Artificial Intelligence, Libya.
10. Robert. M. Lou. Yiping. Bernard and Abrami.philip.C.(2003). **Comparing Distance Education and Traditional Instruction An " In, progress" Meta, Analysis of the Empirical Iterature.** Educational Technology Research and Development. Retrieved April-
11. Smith, L. and Ragan, T.J. (1999). **Instructional design** (2 ded), NY: John wiley and Sons, Inc.

A proposed model based on the knowledge economy for teaching art education courses

Assistant Professor Mohsen Salem Mohammed

Al-Mustansiriya University - College of Basic Education

Prof. Dr. Sanaa Abdel-Jalil Al-Sharif

College of Specific Education - Alexandria University/Egypt Assistant

Assistant Professor Dr. Helmy Muhammad Al-Feel

College of Specific Education - Alexandria University/Egypt

Abstract: The current research aims to:

A proposed model based on the knowledge economy for teaching art education courses at the College of Basic Education - Al-Mustansiriya University, for the academic year 2020-2021, and the researcher adopted the descriptive approach to build the steps of the model, as it included nine stages that include vision, mission, identifying the needs of learners, determining the educational environment, choosing educational material, choosing strategies, teaching methods and methods, determining educational activities, determining the method of evaluation, and development.

The results of the research showed the following:

- 1- Experts agreed on the apparent honesty of the models and their suitability to the nature of e-art education courses and the extent to which they achieve the principle of educational transformation towards a knowledge economy.
- 2- Experts pointed out that the models are specialized in art education, as well as separating the theoretical and practical aspects.
- 3- The general model included the educational design elements represented in (inputs - processes – outputs).